جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com
BM-Publisher

الأَوْلى في تجاور الصوامت دراسة في شرح الرضي على شافية ابن الحاجب

عدنان عبد الكريم جمعة
كريم دوهان عويز
كلية الآداب / جامعة البصرة

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2017/3/25
تاريخ التعديل : 2017/5/16
قبول النشر: 2017 /5/23
متوفر على النت: 2018/7/11

الكلمات المفتاحية :
تجاور الصوامت
شرح الرضي
ابن الحاجب

الملخص

الأَوْلى من الأدلة النحوية الملحقة بالأصول النحوية،وقد ألحقه الأنباري بالقياس. غير أن الممارسة تكشف لنا أن الأَوْلى لا يقف عند حدِّ الفرع والأصل ، بل يتجاوز ذلك، فيكون بين طرفين يشتركان في ظاهرة ما ، ويزيد أحدهما على الآخر بزيادة تقضي له الأولوية بذلك الحكم الموجود في الأول.وقد استقرأتُ استعمال الرضي للأَوْلى من خلال ممارسته لهذا الدليل. فبَدا أنَّه:حكم ناشئ عن استدلال لفظي بين طرفين يشتركان في ظاهرة ما ثبتت لأحدهما مع وجودها في الطرف الآخر وزيادة،لإثبات الحكم للطرف الثاني عند ثبوتها في الطرف الأول ،أو لإزالة الحكم عن الطرف الثاني عند عدم وجودها في الطرف الأول .

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2018

المقدمة

يعدُّ الأَوْلى من الأدلة النحوية الملحقة بالأصول النحوية ، وقد ألحقه أبو البركات الأنباري (ت577 هـ) بالقياس[1] ، وحدَّه بقوله " :أما الاستدلال الأولى فهو أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة"[2] ، ومثّل له : بأن الأسماء تبنى إذا تضمنت معنى حرف منطوق به ، فلئن تبنى أسماء الإشارة و(ما التعجبية) لتضمنهما معنى حرف غير منطوق به كان ذلك من طريق الأَوْلى[3] . فقد اشترك اسم الإشارة مع الأسماء المبنية بتضمنهم معنى الحرف ، وقد زاد اسم الإشارة على الأسماء المبنية بأنه نائب عن اسم غير منطوق به ، فاستحق الأولوية بهذه الزيادة . فقد بَانَ من خلال تعريف الأنباري أن الأَوْلى استدلال لفظي قائم على حمل الفرع على الأصل، إذا تضمن الفرع المعنى الموجود في الأصل وزيادة . غير أن تمثيله يكشف لنا أن الأَوْلى لا يقف عند حدِّ الفرع والأصل ، بل يتجاوز ذلك ، فيكون بين طرفين يشتركان في ظاهرة ما ، ويزيد أحدهما على الآخر بزيادة تقضي له الأولوية بذلك الحكم الموجود في الأول .وقد استقرأتُ استعمال الرضي للأَوْلى من خلال ممارسته لهذا الدليل . فبَدا لي أنَّه : حكم ناشئ عن استدلال لفظي بين طرفين يشتركان في ظاهرة ما ، ثبتت لأحدهما مع وجودها في الطرف الآخر وزيادة ، لإثبات الحكم

للطرف الثاني عند ثبوتها في الطرف الأول ،أو لإزالة الحكم عن الطرف الثاني عند عدم وجودها في الطرف الأول .وحنيئذٍ يكون وجودها في الثاني أو عدمه أَوْلى من الأول بفعل تلك الزيادة .

وقلنا في التعريف : إنه حكم ، لأنه إسناد شئ إلى شيء، والحكم : إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً [4] . منشأ هذا الحكم اللفظ . وقلنا : بين طرفين ، ولم نقل بين أصل وفرع ، كما فعل الأنباري في حدِّه ؛ لأننا وجدنا طرفيه قد يكونان أصلاً وفرعاً ، وقد لا يكونان كذلك ، وقلنا لإثبات الحكم إلى الآخر .. أو لنفيه عن الآخر ، لانه قد يكون لإثبات الحكم وقد يكون لنفيه ،وسيأتي بيان ذلك في البحث إن شاء الله .

وقد كان الشطر الثاني من عنوان البحث تجاور الصوامت (يضم الابتداء والتقاء الساكنين) ميدان استقراء ممارسة الرضيّ لهذا الاستدلال (الأَوْلى) في شرح الشافية ، ،وقد جمعتهما في مبحث وفقا لرؤية المحدثين، إذ جمعوا هذين البابين في باب واحد أطلقوا عليه(تجاور الصوامت)[5] ، فاستعملوا مصطلح (الصامت) بدلاعن(الساكن)؛ لأنّ مصطلح الساكن، الذي شاع في المدونة النحوية، يقابل المتحرك؛ فالساكن هو الذي لم يتبع بحركة، والمتحرّك والساكن كلاهما حرف، ومصطلح الحرف جاء تعبيرا عن ثنائية عرضية تعاورت على موضوع واحد أو على ذات واحدة، فالساكن والمتحرك هما ذات واحدة هي الحرف. أمّا مصطلح (الصامت) فقد امتدّ عن ثنائية قوامها موضوعان أو ذاتان، هما: الصامت، ويقابله الصائت[6]. أمّا عن جمع البابين (الابتداء والتقاء الساكنين) في باب واحد هو(تجاور الصوامت)؛ فلأنّ البابين يصدران عن حقيقة واحدة، فالابتداء عبارة عن تجاور صامتين في أوّل الكلام، وهو متعذر في اللسان العربي، وقد عبّر عنه (د.عبد الصبور شاهين) بقوله: "لا يبدأ المقطع العربي بصامتين متواليين"[7]. فلو تأملنا نحو:(كْتُبْ) فقد تجاور صامتان في أوّل الكلام، هما: الكاف والتاء. ومثله تماما(التقاء الساكنين) فهو عبارة عن تجاور ثلاثة صوامت في وسط الكلام، اثنان منهما في مقطع واحد، والآخر في مقطع بعده، نحو:(قالتْ لْكاتبة)، فقد تجاور ثلاثة صوامت هي:(التاء واللام) في مقطع، والكاف في مقطع بعده، فيتخلّص من هذا التجاور بجلب مصوّت قصير (الكسرة) فتصير: (قالتِ الكاتبة). وبيان ذلك بالكتابة المقطعية:

- قالتْ لْكاتبة←ق ـً / ل ـَ / ت ل / ك ـً / ت ـِ / ب ـَ / ت ـُ

- قالتِ الكاتبة ←ق ـً / ل ـَ / ت ـِ ل / ك ـً / ت ـِ / ب ـَ / ت ـُ

فما كان عند القدماء يُدرس في بابين (الابتداء والتقاء الساكنين)، فإنّه عند المحدثين يُدرس في باب واحد (تجاور الصوامت). بقي أن أشير إلى أنّني استعملت مصطلحات القدماء في عناوين المسائل، وعند توجيه كلامهم، واستعملت مصطلحات المحدثين عند مناقشتهم وتوجيه كلامهم.

الأَوْلى عند تجاور الصوامت

أولاً: الأَوْلى عند الابتداء بالساكن:

1- دخول همزة الوصل على الفعل الماضي إذا كان على أربعة أحرف فصاعداً:

إنّ اللسان العربي، كأيّ لسان آخر، قد تشكّلت له خصائص نطقية يمكن أن يوصف بها، وقد أشار المتقدمون إلى عدد من هذه الخصائص، منها: إنّ اللسان العربي لا يبدأ بساكن لتعذر ذلك[8]. فالأصل أن يكون أوّل حروف الكلمة متحركا، ولكن قد يطرأ السكون على أوّل الكلمة في أسماء معدودة، وفي حرف واحد هو (أل) التعريف سماعا. وفي بعض الأفعال ومصادرها قياسا؛ وإنّما كان قياسا في الأفعال دون الأسماء والحروف لكثرة تصرّف الأفعال، فيأتي بعض أحوال التصريف على الوجه المستبعد، وهو سكون أوّل الفعل، ويكون ذلك في فعل الأمر ما لم يكن معتلا نحو: كَتَبَ- يَكْتُبْ- كْتُب، وكذا إذا كان الفعل الماضي على أربعة أحرف أو أكثر نحو:(نْكَسَرَ، سْتَخْرَجَ) فإنّه يُؤتى بهمزة وصل للتوصل بالنطق بالساكن، فتكون: اُكْتُب، وانْكَسَر، واسْتَخْرَج.

DOI:10.18018/URUK/018-11/48-67

قال الرضي:"وإنّما جاز تسكين أوائل الأفعال لما ذكرنا من قوّة تصرفاتها، فجوّزوا تصريفها على الوجه المستبعد أيضا، أعني سكون الأوائل، وخصّوا ذلك بماضيه على أربعة أحرف أو أكثر دون الثلاثي؛ لأنّ الخفة بالثقيل أوْلى"[9].

نلحظ في نصّ الرضي تعليلين: **الأوّل**، يتعلّق بكثرة تصرّف الأفعال الذي انتهى بالفعل إلى صورة نطقية متعذرة، وهي سكون أوّله. **والآخر**، أنّ الخفّة بالثقيل أوْلى، ويعدّ هذا التعليل معالجة لتلك الصورة النطقية المتعذرة التي أوجدتها تقلبات الصيغة وهي الابتداء بالساكن.

أمّا التعليل الأوّل، فينظر إليه من جهتين: **إحداهما**، جهة التجريد، ويبدو هذا التعليل (كثرة تصرّف الأفعال) قوياً، بلحاظ أنّ الأفعال تتصرّف، وهي أصل في التصريف[10]. **والأخرى**، من جهة الواقع (الواقعية)، إذ يبدو على هذا التعليل الضعف؛ لأنّ التصريف انتهى بالفعل إلى صورة غير منطوقة في اللسان العربي، فإذا تأملنا الفعل (خرج) نجده يتصرّف إلى: اسْتَخْرَجَ، واسْتَخْرِجْ، ومُسْتَخْرِج، ومُسْتَخْرَج... هذه التحوّلات كلّها داخلة في الأداء النطقي، ولكن أنْ ينتهي التصريف إلى (سْتخرج) فهذه صورة غير منطوقة في اللسان العربي.

وأمّا التعليل الثاني، فهو أنّ الخفّة بالثقيل أوْلى . فالذي عناه الرّضي هو عدد الأحرف المتحركة، فإذا اجتمعت أربعة أحرف متحركة في كلمة واحدة فإنّ هذا ثقيل، ويبدو هذا التعليل مستقيما من جهة التجريد ومنسجما مع طبيعة اللغة التي تجنح إلى الاقتصاد في الجهد عند النطق[11]، غير أنّ تخفيف هذا الثقل قد انتهى بتسكين أوّل الفعل، فأوجد صورة نطقية متعذرة، وهي الابتداء بالساكن، ثمّ عُولجت هذه الصورة النطقية بجلب همزة وصل للنطق بالساكن وإزالة هذا التعذر.

فالصورة التي يضعنا الرّضي بإزائها هي أنّ ثمّة طرفين:الأوّل، تكون اللفظة فيه خفيفة، وصورته الفعل الثلاثي، وإن كانت أحرفه متحركة. والآخر، تكون فيه اللفظة ثقيلة وصورته الفعل الماضي الرباعي أو أكثر، إذا كانت أحرفه متحرّكة، فقد وازن بين هاتين الصورتين، وانتهى إلى أنّ تخفيف الفعل الرباعي أو ما زاد عليه أوْلى؛ لأنّه ثقيل والخفّة بالثقيل أوْلى.

إنّ ما قدّمه الرضي لم يختلف عن توجيه سيبويه والنحويين[12]، فقد نظروا إلى إسكان أوّل الأفعال الماضية الرباعية على أنّها صورة نجمت لضرورة خارج دائرة المؤدي أو الناطق، وهذه الضرورة، حين جاءت بهذه الصورة(تسكين الأوّل) بدأ دور الناطق بأن اجتلب همزة وصل للنطق بذلك الساكن. فالناطق إذا أراد أن يُدخلَ نونا على فعلٍ ثلاثي بزنة (فَعَلَ) فإنّه يأتي بها ساكنة لكراهة أن "تجتمع أربع متحركات، فأدخلوها ساكنة ثمّ أدخلوا لسكونها ألف الوصل، وجعلوا قولهم: انطلق بمنزلة فعل ثلاثي، وكذلك (افتعل) لمّا أدخلوا التاء سكّنوا الفاء التي قبلها؛ لأنّهم لو تركوها على الحركة، وقد حرّكوا التاء، لاجتمع أربع متحركات، وكذلك (احمرّ) أصله (احْمَرَرَ) لمّا زادوا إحدى الرائين متحرّكة احتاجوا إلى تسكين الحاء لينتظم البناء فيهُنَّ على مثال (انفعل) وإنّما يقال: احمرّ وأصله احْمَرَرَ، كما يقال: (ردّ) وأصله (رَدَدَ)، وإذا زاد على هذا المثال حرفا آخر، نحو: (استفعل) وما ذكر معه سكّنوا أيضا، لأنّهم كرهوا كثرة الزيادة وكثرة الحركات"[13].

2- أصل همزة الوصل:

اتفق النحويون على أنّ وظيفة همزة الوصل هي التوصل إلى النطق بالساكن، واختلفوا في أصل هذا الصوت أساكن هو أم متحرك؟ قال الرّضي"الكوفيون على أنّ أصل الهمزة السكون؛ لأنّ زيادتها ساكنة أقرب إلى الأصل؛ لما فيها من تعليل الزيادة، ثمّ حُرّكت بالكسر كما هو حكم أوّل الساكنين إذا لم يكن مَدّا المحتاج إلى حركته، وظاهر كلام سيبويه يدلّ على تحركها في الأصل؛ لقوله: فقدّمتَ الزيادة متحركة لتصل إلى التكلّم بها، وهو الأوْلى، لأنّك إنّما تجلبها لاحتياجك إلى متحرّك، فالأوْلى أن تجلبها متصفة بما يحتاج إليه: أي الحركة، وأيضا فقد تقدّم أنّ التوصل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفية من طبيعة النفس"[14]. ليس

DOI:10.18018/URUK/018-11/48-67

غريبا أن يختلف النحويون في وصف همزة الوصل، فهي كما وصفها الرّضي"في غاية الخفاء حتى كأنّها من جملة حديث النفس، فلا يُدركها السامع"[15]. فقد ذكر الرّضي رأيين في أصل همزة الوصل، وبيانها الآتي:

1- نسب الرّضي إلى سيبويه أنّ همزة الوصل اجتُلبت متحركة، وقد ورد هذا عند سيبويه، قال: "هذا باب ما يتقدّم أوّل الحروف وهي زائدة قُدّمت لإسكان أوّل الحروف فلم نصل إلى أن نبتدئ بساكن، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلّم، والزيادة ههنا الألف الموصولة"[16]، وهو مذهب البصريين وأغلب المتأخرين[17]؛ واحتجوا بأنّ الأصل في (همزة الوصل) الكسرة؛ لأنّك إنّما جئت بها للتخلص من الساكن في أوّل الكلام، فيلزم "أن تُزاد متحركة لا ساكنة؛ لأنّه من المحال أن تقصد إلى حرف ساكن وأنت تقصد التخلص من الساكن"[18].

2- نسب الرّضي إلى الكوفيين أنّ (همزة الوصل) اجتُلبت ساكنة وأنّها كُسرت لمّا لاقت الساكن بعدها، ونسبه إليهم الأنباري[19]، ونسبه أبو حيّان إلى أبي علي الفارسي[20]، واختاره ابن جنّي[21]، وأبو علي الشلوبين[22]، وابن عصفور[23]؛ وحجتهم في ذلك أنّ "همزة الوصل زيادة على بناء الكلمة، وإذا كانت زيادة كان تقديرها ساكنة أوْلى من تقديرها متحركة؛ وذلك لأنّا إذا قدّرناها ساكنة كان زيادة حرف واحد مجرّد عن شيء آخر، والزيادة كلّما كانت أقلّ كانت أوْلى، ثمّ يجب تحريك الهمزة لالتقاء الساكنين، فلا يؤدي إلى الابتداء بالساكن"[24].

أمّا الرّضي فعلى الرّغم من أنّه أحسّ بخصوصية (همزة الوصل) من جهة التحقق، وأنّها خفيّة، كأنّها من جملة حديث النفس بقي في الدائرة نفسها، فقد عدّها همزة يُتوصل بها إلى النطق بالساكن، وعرض الرأيين، واختار رأي سيبويه، وهو أنّ همزة الوصل اجتُلبت مكسورة للنطق بالساكن، وجعله أوْلى من رأي الكوفيين؛ واستدلّ على أوْلويته بأنّ الحاجة إليها متحرّكة، وبهذه الزيادة استحقّ رأي سيبويه الأوْلوية.

إنّ التتبع في المدونة النحوية يكشف عن استعمال مصطلحين لهذا الصوت، فقد أطلق عليه الخليل وسيبويه وأكثر المتقدمين ألف الوصل أو الألف الموصولة أو الألف[25].وأطلق عليه المتأخرون (همزة الوصل)، ويبدو أنّ المبرد أوّل من وصف هذا الصوت بالهمزة، قال: "وأمّا ألف الوصل فإنّما هي همزة"[26]. وقد استقرّ مصطلح الهمزة عنوانا لهذا الصوت عند أبي علي الفارسي، وابن جنّي، واستمرّ عليه النحويون بعدهما. ولا شكّ أنّ توجيه المبرّد والنحويين المتأخرين لهذا الصوت على أنّه همزة يُفهم منه أنّه تنوّع في أداء الهمزة، فتأتي تارة همزة بين بين، وأخرى همزة وصل.

لكنّ وصف الدرس الصوتي الحديث للهمزة يحول دون قبول تنوعها، وهي تتشكّل بأن "تنطبق فتحة المزمار انطباقا تاما فلا يُسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثمّ تنفرج فتحة المزمار فجأة فيسمع صوت انفجاري هو ما نعبّر عنه بالهمزة"[27]. فبلحاظ هذا الوصف لِتخلّق الهمزة لا يمكن أن ننسب هذا الصوت (همزة الوصل) إليها؛ لأنّها بحسب وصف الرّضي لها أنّها في غاية الخفاء، فهي صوت مختلَفٌ في أسباب تكوّنه وصفاته عن الهمزة[28]. ولعلّ وصف النحويين للهمزة سمح لهم أن يُطلقوا على عمليات صوتية بدت لهم أنّها ذات صلة بالهمزة[29]،"وبعبارة أخرى يظهر هذا الوصف أنّ الهمزة قابلة للتنوع (ألفون)، فهم لم يعرفوا أثرا لانطباق الوترين الصوتيين وانفراجهما فجأة في إنتاج هذا الصوت، وما يترتب على ذلك من منع التنوّع فيه"[30].

وبهذا التصوّر الحديث لطبيعة الهمزة وتحققها أخرج أغلب المحدثين هذا الصوت من دائرة الهمزة وبدا خلاف بين المحدثين حول حقيقة هذا الصوت، كان الموجّه له رؤيتهم لطبيعة المقطع في العربية وقد يكون للمقولة التوجيهية أنّ المقطع في العربية لا يبدأ بحركة الأثر الكبير في توجيه نظرتهم لهذا الصوت[31]. ومن الباحثين من التزم هذه المقولة التوجيهية فاشترط أن يبدأ المقطع بصامت متلوٍّ بمصوّت[32]. ويرى أصحاب هذا الرأي أنّ همزة الوصل في بداية الكلام تعبّر عن صامت متلوٍّ بمصوت، ويصوّر لنا

DOI:10.18018/URUK/018-11/48-67

(د.عبد الصبور شاهين) هذا الرأي فيقول: "وإذاً فالمقطع العربي لا يبدأ بحركة، مهما يكن موقعه من الكلمة، بعكس المقطع في الانجليزية أو الفرنسية حيث يمكن أن يبدأ بحركة مثل: in أو on، ولو جاز أن يبدأ بحركة في العربية لوجب أن ينقسم المقطع الرابع المديد إلى مقطعين هكذا: (ص +ح / ح + ص) في حالة الوقف، وهو ما لا يمكن إلّا في حال الوصل على ما رأينا... ومن تطبيقات هذه الخاصية في المقطع العربي أنّ أخذ الأمر من المضارع في مثل: (يكتب) yaktub، يكون بحذف حرف المضارعة، وحينئذٍ يبقى الأمر في صورة ktub، حيث يتوالى صامتان في بدء الكلمة، وهو ما لا يجوز في العربية، فإذا جيء بحركة قبل الكاف uktub، وقع محذور آخر، وهو بدء المقطع بحركة، فزيدت همزة وصل: اكتب: uktubْ وأصبح الفعل بها مقطعين طويلين مقفلين"[33]. ولم يوضح (د.شاهين) طبيعة الهمزة رغم أنّه عدّها بدرجة (صامت + مصوّت) في بداية الكلام.

وقد ذكر (د.تمام حسان) رأياً تفردّ به من بين الباحثين العرب، فعدّ (همزة الوصل) في بداية المقطع حركة يرمز لهذا المقطع بالرمز (ع س) حركة + ساكن، ولكنّه وصف هذا المقطع بأنّه تشكيلي لا وجود له في الدراسة الصوتية، قال: "إنّ هذا المقطع تشكيلي فحسب، أيّ إنّه لا وجود له في الدراسة الأصواتية؛ لأنّ المقطع من الناحية الأصواتية لابدّ أن يبدأ بصوت صحيح"[34]. واعترض بعض الباحثين على هذا الرأي، وأنكروا أن يبدأ المقطع بحركة[35]. على الرغم من أنّه أنكر أن يبدأ المقطع بحركة، وعدّ هذا المقطع تشكيليا فحسب. ويبدو أنّ رأي (د.تمام حسان) كان مشجعا لكثير من الباحثين العرب على التحرر من ربق المقولة التوجيهية من أنّ المقطع في العربية لا يبدأ بحركة، فكان هذا مشجعا لعدّ (همزة الوصل) حركة أو بأقل تقدير أنّها ليست صامتا. فقد أنكر (د.كمال بشر) أن يكون هذا الصوت همزة، ووصفه بأنّه نوع من التحريك، قال: "إنّما هو ذلك التحريك أو ما نفضل أن نسميه (الصُوَيت) الذي يستطيع أن يؤدي تلك الوظيفة التي أرادها علماء اللغة، وهي التوصل إلى النطق بالساكن"[36].

وقد عدّ (د.سمير ستيتية) هذا الصوت حركة، قال: "إنّ همزة الوصل التي يؤتى بها في أوّل فعل الأمر، ليست في حقيقتها إلا حركة، وهي ليست صامتا، وهي بذلك مختلفة عن همزة القطع التي لا تعدّ إلا صامتا، والتي يتمّ إنتاجها بالتقاء الوترين الصوتيين التقاء تاما، حتى أنّ التقاءهما هذا ليغلق الطريق أمام تيار الهواء فيتوقف عن السيرورة مدّة التقائهما، ولا يحدث ذلك عند نطق همزة الوصل التي هي حركة خالصة"[37]. وهو بذلك يجيز أن يبدأ المقطع في العربية بحركة، على أنّ هذه الحركة، على النحو الذي يراه الدكتور ستيتية، يمكن للناطق بها أن يدخل قبلها همزة قطع، ولكن ليس "من الضروري إدخال همزة القطع قبلها مع أنّ ذلك ممكن جداً، بل إنّه يحدث عندما نريد تحقيق مستهل الكلمة، وهي حالة طارئة على الكلمة لا أصل فيها. فالأصل في أفعال الأمر (اضرب، اكتب، اسمع) أن تنطق حتى عند الفصل دون إقحام همزة قطع في بدايتها، ولذلك تكتب صوتيا كما يلي: isma?- uktub- idrib، ولكنّنا إذا أردنا تحقيق بداياتها نطقناها بهمزة قطع كانت كتابتها الصوتية كما يلي: ؟isma- ?uktub- ?idrib"[38]. وقد استعان لإثبات صحة كون همزة الوصل حركة؛ بالتحليل الصوتي عن طريق الرسومات الطيفية، ورسومات الموجات الصوتية، ولاحظ أنّه عند النطق بهمزة الوصل فإنّ الهواء يتسرّب إلى الفم، بينما عند النطق بهمزة القطع فإنّ الهواء ينحبس انحباسا تاما[39].

ومع دقة الوسائل العلمية التي استعان بها (د.سمير ستيتية) وانتهى من خلالها إلى أنّ همزة الوصل حركة؛ فاته أمر مهم، هو أنّ هذا الصوت تغيّر لفظه في زماننا، ولم يعدّ هناك ناطق يمكن أن يعتدّ بنطقه لهذا الصوت حتى يُجرى الاختبار على أدائه، فإنّ لساننا المعاصر له القدرة على نطق كلمات ابتدأت بساكن دون الحاجة إلى جلب صوت آخر لإزالة الابتداء بالساكن "نحو: كُتب(اُكْتبْ)، و: قُرَ(اقرأ)، و:كُتاب (كِتاب) "[40]. فإذا توافرت في

DOI:10.18018/URUK/018-11/48-67

لساننا المعاصر المقدرة على الابتداء بالساكن أو بالحركة؛ فإنّ النتائج التي ننتهي إليها تمثّل طريقة نطقنا لهذا الصوت وليست طريقة نطق القدماء له.

و قد قدّم المستشرق (جان كانتينو) رأيا أخاله سديدا، فقد حمل الابتداء بالساكن على تجاور الصوامت في الدرج، فكما يتخلص من تجاور الصوامت بالدرج بحركة، سمّاها الاعتماد، كذلك يتخلص من الابتداء بالساكن بحركة هي حركة الاعتماد نفسها، قال: "امتنع وجود مجموعات ذات حرفين في أوّل الكلمة: ووجب أن تسبقها حركة اعتماد في وسط الجملة، وتربط هذه الحركة كذلك الحرف الأوّل من المجموعة ذات الحرفين بالحرف الآخر من الكلمة السابقة فقولهم: (قامتِ الجارية) يُقطّع هكذا: (قا-مَ، تِل، جا، رِ، يَ، ةُ) وإذا كانت حركة الاعتماد هذه في أوّل الكلام سبقتها همزة قطع، فيقال: (ألجارية)، لا: الجارية"[41]. فإنّه يرى أنّ التخلّص من الابتداء بالساكن يكون بحركة الاعتماد، ولكن تسبق هذه الحركة في الابتداء همزة القطع؛ لأنّ لفظ الحركة في أوّل الكلام يكون باعتماد همزة القطع، ويشجعنا على قبول هذا وتبنيه "أنّ بدايات جميع الحركات المفردة تظهر فجأة (ويختلف مقدار هذا الظهور من حركة إلى أخرى)، وعند تسجيل الحركات جميعها تقريبا وجدنا أنّها تبدأ بصوت الهمزة، ويبدو أنّ وجود هذه الهمزة مقبول، لأنّ كلّ كلمة في العربية لا تبدأ إلا بصوت ساكن Consonant، كما أنّ الكلمة التي يظنّ أنّها مبدوءة بحركة فإنّها عادة تبدأ بصوت الهمزة قبل الحركة"[42].

ثانيا: الأوْلى عند تجاور ساكنين في وسط الكلام (التقاء الساكنين):

1- التخلص من تجاور ساكنين في كلمتين أوّلهما حرف مدّ وثانيهما مدغم في مثله:

من مواضع اغتفار تجاور ساكنين أن يكون أوّلهما حرف لين، والثاني مُدغما في مثله، في كلمة واحدة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[الفاتحة ٧] ولا يغتفر هذا التجاور إذا كانا في كلمتين، ويرى أغلب النحويين أنّ اللسان العربي يلجأ في مثله إلى حذف الساكن الأوّل (حرف المدّ) للتخلّص من هذا التجاور[43]. قال الرّضي: "هذا، ومع المدّ الذي في حرف اللين يشترط في الساكن الثاني أحد الشرطين: أحدهما، أن يكون مُدغما بشرط أن يكون المُدغم والمُدغم فيه معا في كلمة حرف المدّ... وإنّما اشترطنا أن يكون المُدغم من كلمة حرف المدّ احترازا من نحو: (خَافَا اللهَ، وخَافوا اللهَ، وخَافِي اللهَ) فإنّه يحذف حرف المدّ للساكنين؛ وذلك لأنّ في التقائهما مطلقا، وإن حصل جميع الشرائط، كلفةً ما، كما ذكرنا، فإذا كان أوّلهما في مكان يليق به الحذف وهو آخر الكلمة، كان تخفيف الكلمة بحذفه أوْلى"[44].

ممّا وقر في المدونة النحوية أنّ اللسان العربي ينبو عن نطق ساكنين متجاورين في أكثر كلامهم ويتخذ طريقين للخلاص من هذا التجاور، أحدهما، تحريك الساكن الأوّل إذا كان حرفا صحيحا، والآخر، حذف الساكن الأوّل إذا كان حرف مدّ، وفي الثاني يقول الزجاج (ت 311هـ) في قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء146] :"الخط حُذفت منه الياء في هذا الموضع وزعم النحويون أنّ الياء حذفت من الخط كما حذفت من اللفظ؛ لأنّ الياء سقطت من اللفظ لسكونها وسكون اللام في (الله) وكذلك قوله: ﴿وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ ﴾ [ق 41] والياء من (ينادِ) حُذفت في الخط لهذه العلة، وكذلك ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق 18] و﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُكُرٍ﴾ [القمر6] فالواوات حذفت ههنا لالتقاء الساكنين"[45].

فالصورة التي ذكرها الرّضي، وهي تجاور ساكنين في كلمتين الأوّل منهما حرف مدّ والثاني مُدغم في مثله نحو: خَافَا اللهَ، وخَافُوا اللهَ، وخَافِي اللهَ؛ فإنّه يحذف حرف المدّ في جميع ذلك[46]، وعليه أغلب النحويين[47]، وقد امتدّ التوجيه عن فكرة استحوذت على النحويين، وهي عدّ (الألف، والواو المديّة، والياء المديّة) أصواتاً ساكنة، مثلها مثل الميم والقاف[48]. غير أنّ هذه القاعدة لم تسلم لهم دائما، فقد وردت نصوص فصيحة تجاور فيها ساكنان في كلمتين، الأول منهما حرف مدّ، والثاني مدغم في مثله، ولم يحذف حرف المدّ، وقد ارتضاها (الفراء) قال: "والعرب تقول: (حتى إذا ادّاركوا)[49] تجمع بين ساكنين: بين التاء من (تداركوا)

DOI:10.18018/URUK/018-11/48-67

وبين الألف من (إذا). وبذلك يأخذ (أبو عمرو بن العلاء)... وأنشدني الكسائي:

تُولي الضجيع إذا ما استافها خَصِرا ..... عذْبَ المذاقِ إذا ما اتّابع القُبَلُ[50] "[51].

فقد أجاز الفرّاء تجاور ساكنين في هذه الصورة، ونقل ذلك عن العرب. وقد حمله ابن جني على أنّهم أجروا الوصل مجرى الفصل، قال: "فأمّا (حتى إذا ادّاركوا) بإثبات ألف (إذا) مع سكون الدّال من ادّركوا؛ فإنّما ذلك لأنّه أجرى المنفصل مجرى المتصل، فشبّهه بشابَّة ودابَّة، ونحو قولهم: لاها الله ذا، بإثبات الألف في (ها)، وترك حذفها لالتقاء الساكنين كما حُذفت في قول مَن قال: لاها الله ذا"[52]. ويبدو أنّ قلةً من العرب قد استساغت هذا النوع من تجاور الساكنين، واعتادت عليه.

أمّا الرّضي فقد أوجب حذف حرف المدّ في مثل هذه الصورة، وذكر أنّ أوّل الساكنين (حرف المدّ) أولى من حذف الساكن الثاني، واستدلّ على أولويته بأنّه وقع موقعا يحسن فيه الحذف، وهو كونه آخر الكلمة[53]، بخلاف الثاني فإنّه أوّل الكلمة، وآخر الكلمة عرضة للتغيير أكثر من سواه، قال سيبويه: "فآخِر الحروف أضعف لتغييره"[54]، وقال فندريس: "والقطعة النهائية من الكلمة خائرة في القوى من حيث هي نهاية"[55]. وقد استند الرّضي إلى قاعدة صوتية، وهي: ضعف الطرف.

ولو أنّا أبصرنا هذه الصورة، من تجاور الساكنين بعيون الباحثين المحدثين، لتكشفت لنا عن وجه آخر، فهم يرون أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ، أو هي بتعبير المحدثين مصوتات طويلة لا تفرق عن المصوتات القصيرة: (الفتحة، والضمة، والكسرة) إلّا بالطول[56]. فالثنائية لدى القدماء تقوم على: ساكن / متحرك، في حين أنّ الثنائية لدى المحدثين تقوم على: صامت / صائت، والفرق بيّنٌ بين الوجهين، فإنّ رؤية القدماء أنّ الساكن يقابله المتحرّك، وكلاهما حرف؛ في حين رؤية المحدثين أنّ الصامت يقابله الصائت، والأوّل حرف، والثاني حركة قصيرة أو طويلة. فهذه الرؤية (رؤية المحدثين) لا فرق بين أن يكون تجاور الساكنين اللّذيَن أوّلهما مدّ وثانيهما مُدغم في مثله، في كلمة واحدة(وهو الوجه المغتفر لدى القدماء) أو في كلمتين (وهو الوجه الممتنع عند أكثرهم). فالصورة المقطعية واحدة، وهي مقطع غير مستساغ في نسيج العربية يسمى المقطع المديد[57]، والكتابة المقطعية للصورتين على الوجه الآتي:

- الصورة الأُولى: ← الضالّين: .../ ض ـــً / ل ل... و(شابّة): ش ـــً / ب ب...

- الصورة الثانية : ← خَافَا الله:خ ـــً / ف ـــً ل/ ل... و(خافِي الله):خ ـــً / ف ـــٍ ل/ ل...

فالذي "يبدو أنّ الكلفة تكون أشدّ من النطق بالثاني، لما ينشأ من الكلمتين من طول، فكان أن تحملت شريحة، وهي الأقل، هذه الكلفة واعتادتها، وذلك بإبقائها على المقطع المديد، في حين تخفّف الآخرون، وهم الأكثرون، بتقصير المصوّت الطويل (الألف) حتى يتحوّل المقطع المديد إلى مقطع مألوف، وهو المقطع الطويل المغلق"[58]، وبيانها مقطعيا على الآتي:

(إذا ادّاركوا):←... ءِ ـــ / ذ ـــً د / د... (مقطع مديد).

إذَ ادّاركوا: ← ... ءِ ـــ / ذ ـــَ د / د... (مقطع طويل مغلق).

2- تجاور ساكنين في نحو: (آلحسن عندك) و(آيمن الله يمينك):

من المواضع التي اغتُفر فيها تجاور ساكنين، في عرف النحويين، ما كان بين الألف واللام التي للتعريف، ويتحصّل ذلك عند دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل التي في (أل) التعريف، أو على همزة الوصل في (ايمن)، فالمشهور في ذلك قلب همزة الوصل ألِفا، فيلتقي ساكنان: الألف المنقلبة عن همزة الوصل ولام التعريف، في نحو: (االْرجل عندك؟)، أو الألف المنقلبة مع الياء الساكنة في نحو: (أايْمن الله يمينك؟). قال الرّضي: "وفي نحو آلحسن عندك، وآيْمن الله يمينك، للالتباس يعني إذا دخلت همزة الاستفهام على ما أوّله همزة وصل مفتوحة لم يجز حذف همزة الوصل وإن وقعت في الدرج، لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر؛ لأنّ حركتي الهمزتين متفقتان؛ إذ هما مفتوحتان، وللعرب في ذلك طريقان:

DOI:10.18018/URUK/018-11/48-67

أكثرهما، قلب الثانية أَلِفا محضاً، والثاني تسهيل الثانية بين الهمزة والألف، والأوّل أولى، لأنّ حقّ الهمزة الثانية كان هو الحذف، لوقوعها في الدرج، والقلب أقرب إلى الحذف من التسهيل؛ لأنّه إذهاب للهمزة بالكلية كالحذف"[59].

لقد أثار عدد من النصوص التي توافرت على تجاور ساكنين، في عرف النحويين، مشكلات كانت مظنّة لتباين النحويين أنفسهم، مردها إلى ما عُرف عندهم بـ(التقاء الساكنين)، ومن هذه النصوص، قوله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: 143]، وقوله تعالى: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾[يونس91]، وقوله تعالى:﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس59]، وقولهم: (أالْحسن عندك) و(أايْمن الله) وغيرها من النصوص التي سنأتي إلى ذكرها.

وحاصل هذا الإشكال أنّ همزة الاستفهام دخلت على همزة الوصل المفتوحة(وهي محصورة في موضعين: الأوّل، (أل) التعريف، والآخر، (آيْمن) في القسم، وحقّ همزة الوصل أن تحذف؛ لأنّها في درج الكلام، ولمّا كان الحذف مفضياً إلى اللبس، كما يرى النحويون، فيلتبس الاستفهام بالخبر، فقد أوجب أكثرهم قلب همزة الاستفهام أَلِفا، فيتجاور، هنا، ساكنان، الأوّل (الألف) المنقلبة، والثاني (اللام) من (أل) التعريف، هذا في نحو: (أالْحسن)، وفي نحو: (أايْمن الله) يتجاور ساكنان: الألف المنقلبة، والياء، وهو في الموضعين تجاور ساكنين على غير حدّه. ووجه الاغتفار هو اللبس[60]، وفيه يقول سيبويه: "وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تُحذف، شُبّهت بألف (أحْمَرَ) لأنّها زائدة. وهي مفتوحة مثلها، لأنّها لمّا كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يحذفوها فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحدا، فأرادوا أن يفصلوا ويبيّنوا. ومثلها من ألفات الوصل: الألف في أيْم وأيْمُن"[61]. وعلى مثله نسج (المبرّد)، قال: "فإن لحقت ألف الاستفهام أَلِفَ الوصل التي مع اللام لم تُحذف؛ لأنّها مفتوحة، فلو حُذفت لم يكن بين الاستفهام والخبر فَصْل، لكنّها تُجعل مدّة. فتقول: آلرجل قال ذاك؟ آلغلام ضربك؟ وكذا حكم كلّ ألف وصل تقع مفتوحة. ولا نعرفها مفتوحة إلا التي مع اللام وألف (آيم) التي تقع في القسم، فإنّك إذا استفهمت عنها قلت: آيْمُ الله لقد كان ذاك؟ والعلة الفرق بين الخبر والاستخبار"[62]. وعليه أكثر النحويين[63].

وذكر الرّضي وبعض المتأخرين أنّ بعض النحويين يذهب إلى تسهيل همزة الوصل، في هذه الصورة، بين الهمزة والألف[64]، وهو ما يسمّى بهمزة بين بين، وقد قُرِئ بها في القرآن[65]، قال الأشموني (ت نحو: 900هـ): "ويُبدَل همزة الوصل المفتوح مدّاً في الاستفهام وهو الأرجح أو يُسهَّل بين الهمزة والألف مع القصر ولا يحذف... لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، ولا يحقق لأنّ همزة الوصل لا تثبت في الدرج إلا ضرورة كما مرّ، فتقول: آلحسن عندك، وآيمن الله يمينك، بالمدّ راجحا وبالتسهيل مرجوحا، ومنه قوله:

الحقُّ إن دارُ الرّباب تباعدتْ ..... أوآنبتّ حَبْلٌ أنّ قلْبكَ طائِرُ[66]

وقد قُرئ بالوجهين في مواضع من القرآن، نحو: آلذَكرَيْن، وآلآن"[67].

يتضح ممّا مرّ أنّ معالجات النحويين لدخول همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة تدور في فلكين: أوّلهما، قلب همزة الوصل أَلِفا، فيلتقي ساكنان، وثانيهما، تسهيلها بين بين. ولم يخرج الرّضي عن توجيه النحويين هذا، فقد وازن بين الوجهين، وانتهى إلى أنّ قلب همزة الوصل أَلِفاً أوْلى من تسهيلها؛ واستدلّ على أولوية القلب بأنّه زاد على التسهيل بقربه من الحذف الذي هو حقّ همزة الوصل في مثل هذا الموضع؛ لأنّها تحذف في الوصل"والقلب أقرب إلى الحذف من التسهيل، لأنّه إذهاب للهمزة بالكلية"[68]. أمّا مَن ذهب إلى تسهيلها بين بين فقد استدلّ عليه أنّها في بعض النصوص لا يصحّ قلبها ألفاً، وقد ورد ذلك في الشعر[69]، منها قول المثقب العبدي:

وما أدري إذا يمّمتُ وجها ..... أُريدُ الخير أيّهما يليني

أ آلخيْرُ الذي أنا أبتغيهِ ..... أمِ الشّرُّ الذي هو يبتغيني[70]

DOI:10.18018/URUK/018-11/48-67

ووجه الاستدلال أنّه لو قلبت همزة الوصل في (أ ٱلخيْرُ) ألفاً؛ لاختلّ وزن البيت، فهو من البحر الوافر والتفعيلة الأولى منه هي (مَفَاعِيْلُنْ)، فلو قُلبت ألفا، لأصبحت (مُسْتَفعِلْ) وليس هذه من تفعيلات الوافر.

ولم تكن هذه الصورة، في عرف المحدثين، من تجاور الساكنين، فهم يرون أنّ الذي حمل النحويين على وضعها مع الصور التي تجاور فيها ساكنان، نظرتهم إلى الألف المديّة أنّها حرف ساكن، وهي عند المحدثين حركة طويلة[71]. فالصورة التي وصفها القدماء بتجاور الساكنين في نحو: (ألْحسن عندك) و(أايْمن الله)، لا تعدو كونها مقطعا صوتيا، وصفه المحدثون أنّه غير شائع في نسيج العربية، وهو المقطع المديد[72]، المتكوّن من (صامت+ مصوّت طويل+ صامت). فتكون الصورة المقطعية للمثالين على الآتي:

أألْحَسَنُ عندك : ⟵ ءـًـل / حـَـ/ سـَـ / ...

أايْمنُ الله : ⟵ ءـًـي / مـُـ/ ...

ومثله قوله تعالى: "أالذكرين حرّم"، وقوله تعالى: "ألآن وقد عصيت"، وقوله تعالى: "أ الله أذِنَ لكم"، وغيرها من النصوص، فالصورة في جميع الأمثلة لا تعدو كونها مقطعا مديدا، ولكنّ المشكل الذي يرد على توجيه المحدثين أنّ هذا المقطع (المديد) غالبا ما يلجأ اللسان العربي إلى التخلّص منه بتقصير المصوّت الطويل إلى مصوّت قصير، فيتحوّل إلى مقطع طويل مغلق، قال أستاذنا (د.جواد كاظم عناد): "ويبدو أنّ الكلفة تكون أشدّ في النطق في الثاني؛ لِما ينشأ عن الكلمتين من طول، فكان أن تحملت شريحة، وهي الأقل، هذه الكلفة واعتادتها، وذلك بإبقائها على المقطع المديد، في حين تخفّف الآخرون، وهم الأكثرون، بتقصير المصوّت الطويل (الألف) حتى يتحوّل المقطع المديد إلى مقطع مألوف هو المقطع الطويل المغلق"[73].

وعلى هذا التوجيه يلزم أن نضع النصوص القرآنية والشعر، التي مرّ ذكرها، في خانة الشريحة الأقلّ التي أبقت على المقطع المديد، ولم تخففه إلى مقطع طويل مغلق؛ لأنّ بتخفيفه يلتبس الاستفهام بالخبر، وخاصّة في نحو: "ألآن وقد عصيت" و(ألحسن عندك) و(أايْمن الله)، لأنّ مع حذف همزة الوصل وبقاء همزة الاستفهام، لا يعلم أهي همزة استفهام أم همزة وصل قطعت في بداية الكلام؟ أمّا في نحو: "أالذكرين حرّم أم الأنثيين" يمكن أن تكون (أم) المعادلة دالّ الاستفهام فلا يلتبس الاستفهام بالخبر عند حذف همزة الوصل في هذه المواضع[74].

3- التخلّص من تجاور الساكنين بالفتح في نحو: (الـمَ الله) وصلا:

لمّا كان اللسان العربي ينبو عن تجاور ساكنين في اللغة لاستثقاله واستحالته في النطق، فقد طفقت العربية تبحث عن وسيلة للتخلّص من هذا التجاور، فانتهت إلى طريقين؛ أوّلهما، الحذف، والآخر التحريك[75]. وقد تنوعت الحركة المجتلبة للتخلّص من تجاور الساكنين، فمرّة تجتلب الكسرة، وعدّها النحويون الأصل في التخلّص من تجاور ساكنين، ومرّة تجتلب الضمّة، وأخرى تجتلب الفتحة، لعلة سيأتي بيانها. ومثال ما كانت الفتحة وسيلة الخلاص من تجاور الساكنين قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران1-2] في الوصل، على وجهٍ، والوجه الآخر أنّها همزة (الله) نُقلت إلى الساكن قبلها (الميم). قال الرّضي: "وأمّا مَن وصل ألم بالله فإنّه يحرّك ميم [ميم][76] بالفتح لا غير، وهو مذهب سيبويه والمسموع من كلامهم، واختُلف في هذه الفتحة، والأقرب- كما قال (جار الله)- أنّها فتحة همزة الوصل (الله) نقلت إلى الميم، كما قلنا في (ثَلاثَهَرْبَعة). وقال بعضهم: هي لإزالة الساكنين ... فلمّا نُقلت حركة همزة القطع إلى ما قبلها وحُذفت في ثَلاثَهَرْبَعة وفي قوله (لام ألف) كذلك حُذفت همزة الوصل بعد نقل حركتها إلى ما قبلها؛ لأنّها صارت كهمزة القطع من حيث بقاؤها مع الوصل؛ إلا أنّ حذفها مع نقل الحركة في (ألَمَ الله) أولى من إثباتها، كراهة لبقاء همزة الوصل في الدرج، بخلاف الهمزة في ثَلاثَهَرْبَعة ولام ألف، فإنّ حذفها لا يترجح على إثباتها لكونها همزة قطع"[77].

DOI:10.18018/URUK/018-11/48-67

يبرز في نصّ الرّضي هذا خلاف النحويين في توجيه فتحة (الميم) في قوله تعالى:"آلَمَ - الله" في الوصل، ويتخلل جزء من هذا الخلاف استدلال الرّضي بالأوْلى. ويتتبع هذا الخلاف في المنظومة النحوية تَكشّفَ عن أنّ جمهور القرّاء قد قرأ الآية السابقة بالفتح[78]، فكانت قراءة الفتح مظنّة لتباين آراء النحويين، فنتج عن ذلك **مذاهب ثلاثة:**

الأوّل: مذهب سيبويه أنّ (الميم) فُتحت لتجاور ساكنين في حال الوصل، الأوّل هو الميم، والآخر اللام في لفظ الجلالة (الله) بعد سقوط همزة الوصل في الدرج، قال: "والفتح في حرفين: أحدهما، قوله عزّ وجلّ:"آلَمَ - الله" لمّا كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا، وفرّقوا بينه وبين ما ليس بهجاء. ونظير ذلك قولهم: مِنَ الله، ومِنَ الرّسول، ومِنَ المؤمنين، لمّا كثرتْ في كلامهم ولم تكن فعلاً، وكان الفتح أخفّ عليهم، فتحوا، وشبهوها بأيْنَ وكَيْفَ... فأمّا (الَمْ) فلا يُكسر، لأنّهم لم يجعلوه في ألف الوصل بمنزلة غيره، ولكنّهم جعلوه كبعض ما يتحرّك لالتقاء الساكنين"[79]. وهو مذهب أكثر النحويين[80]. وحجتهم في ذلك التخفيف، كما ذكر سيبويه، فإنّ قبل الميم ياءً، وقبل الياء كسرة، فلو كُسرت الميمُ الأخيرة لتجاور الساكنين؛ لَتوالى ثلاثة أصوات متجانسات، فكرهوا توالي مثل هذا، لثقله على اللسان، فحرّكوا الساكن الأوّل (الميم) بالفتح. ويسمى هذا عند المحدثين بنظرية الجهد الأقلّ، أو نظرية السهولة التي نادى بها اللغوي الأمريكي (وتني) Whitney، ومفادها أنّ "كلّ ما نكشفه من تطوّر في اللغة ليس إلا أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير المجهود الذي يُبذل في النطق"[81]. وأضاف أصحاب هذا المذهب سببا آخر لفتح (الميم) وهو أنّهم لو كسروا الميم "لكان ذلك مفضيا إلى ترقيق لام الجلالة، والمقصود تفخيمها للتعظيم فأُثِر الفتح لذلك"[82].

المذهب الثاني: وهو نظير المذهب الأوّل في أنّ (الميم) فُتحت لتجاور ساكنين، غير أنّ هذا التجاور بين (الياء) التي في هجاء (ميم)، و(الميم) الأخيرة، فحُرّكت الميم الأخيرة بالفتح. وقد ردّه أبو البركات الأنباري ، قال: "وزعم بعضهم أنّ الساكنين هما: الميم والياء قبلها، وهذا عندي باطل؛ لأنّه لو كان التحريك في قوله (آلَمَ الله) لسكونها وسكون الياء قبلها؛ لَكان يجب أن تكون متحركة في قوله: ﴿الٓمٓ ١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة 1-2] ، فلمّا كانت ساكنة دلّ على أنّها حُرّكت هاهنا لسكونها وسكون اللام بعدها"[83].

المذهب الثالث: مذهب الكسائي والفراء أنّ الميم فُتحت لا لتجاور ساكنين، وإنّما نُقلت حركة همزة الوصل إلى الميم، فهي حركة نَقْل، قال الفراء (ت 207هـ): "وإنّما قرأت القراء (الٓمَ اللهُ) في (آل عمران) ففتحوا الميم، لأنّ الميم كانت مجزومة لنيّة الوقفة عليها، وإذا كان الحرف يُنوى به الوقوف نُوي بما بعده الاستئناف، فكانت القراءة (ا ل مَ ٱللَّهُ) فترك العرب همزة الألف من (الله) فصارت فتحتها في الميم لسكونها، ولو كانت الميم جزما مستحقا للجزم لكسرت، كما في "قِيل ٱدخل الجنّة" [يس 27] وقد قرأها رجلٌ من النحويين، وهو (أبو جعفر الرؤاسي) وكان رجلا صالحا- (ألمْ الله) بقطع الألف، والقراءة بطرح الهمزة. قال الفراء: وبلغني عن عاصم أنّه قرأ بقطع الألف"[84]. ونسبه الزجاج إلى الكوفيين[85]، واختاره بعض النحويين[86]. ونسبه الرّضي إلى الزمخشري[87]، واحتجّ الزمخشري لهذا الرأي، قال: "فإن قُلت كيف جاز إلقاء حركتها عليه وهي همزة وصل لا تثبت في درج الكلام، فلا تثبت حركتها؛ لأنّ إثبات حركتها كإثباتها؟ قُلتُ: هذا ليس بدرج لأنّ (م) في حكم الوقف والسكون والهمزة في حكم الثابت، وإنّما حُذفت تخفيفا، وأُلقيت حركتها على الساكن قبلها ليدلّ عليها، ونظيره قولهم: واحد اثنان، بإلقاء حركة الهمزة على الدال، فإن قلتَ: هلّا زعمت أنّها لالتقاء الساكنين؟ قُلتُ: لأنّ التقاء الساكنين لا يبالى به في حال الوقف... لو كان التقاء الساكنين في حال الوقف يوجب التحريك لَحرك الميمين في ألف لام ميم"[88]. وقد تعقّب السمين الحلبي (ت 756هـ) الزمخشري معترضا على احتجاجاته[89].

وأمّا الرّضي فقد اختار المذهب الثالث؛ وهو أنّ الفتحة في (ميم): (الم اللهُ) حركة نقل، واستدلّ على ما ذهب إليه بسقوط همزة القطع في نحو: (ثلاثَهَرْبَعَة)، فقد نُقلت حركتها إلى الهاء في

DOI:10.18018/URUK/018-11/48-67

حال الوصل. وقد أجرى استدلاله بالأولى، على أنّه لمّا سقطت همزة القطع في نحو: (ثلاثَهَرْبَعَة)، ونقلت حركتها إلى الهاء قبلها، وحقّها أن تثبت في الدرج، فلئن تسقط همزة الوصل، وتنقل حركتها إلى الساكن الذي قبلها، وهي في حكم الوقف؛ لأنّها بعد حرف التهجي، كان ذلك من طريق الأوْلى.

إنّ هذا الذي ذهب إليه القدماء، على اختلاف توجهاتهم، يمكن أن نقرأه بأدوات المحدثين، فنجترح وصفا آخر للتحوّل الذي لحق هذه الكلمات. ونبدأ مع مذهبي الكسائي والفراء، وهو اختيار الرّضي؛ فقد أجرى همزة الوصل مجرى همزة القطع، فهم ينطلقون من فكرة أنّ الهمزة واحدة ولها تجليات مختلفة، فمرّة تكون همزة قطع، وأخرى همزة وصل، وأخرى بين بين. وهذا يرفضه الدرس اللغوي الحديث[90]. فبلحاظ الوصف الحديث لتخلّق الهمزة لا يمكن أن ننسب همزة الوصل إلى همزة القطع، فهمزة القطع ليس لها سوى تحقق واحد، وهو ما يسمّى بالوقفة الحنجرية (glottal stop)، وذلك بأن تسدّ فتحة المزمار الموجودة بين الوترين الصوتيين، بانطباق الوترين انطباقا تامّا، يحبس خلفها الهواء الخارج من الرئتين، حتى إذا زال هذا الانطباق، بانفراج الوترين فجأة، سمعت للهواء المحبوس انفجارا هو الهمزة[91]. أمّا همزة الوصل فقد وصفها الرّضي نفسه بأنّها "في غاية الخفاء، حتى كأنّها من جملة حديث النفس، فلا يدركها السامع"[92]. وقد وصفها (د.كمال بشر) بأنّها "نوع من التحريك الذي يسهّل عملية النطق بالساكن"[93]. لذا لا يمكن نسبة هذا الصوت (همزة الوصل) بناء على هذا الوصف الذي ذكره الرّضي، ويؤيده المحدثون، إلى الهمزة بأي حال من الأحوال، فهو صوت آخر يختلف في صفاته، وأسباب تكوّنه[94].

أمّا المذهب الثاني، الذي يرى أنّ الفتحة لالتقاء الساكنين، وهما: الياء الساكنة، والميم في كلمة (ميم). فأصحاب هذا الرأي ينطلقون من فكرة أنّ أصوات المدّ حروف ساكنة، وقد أوضح المحدثون خطلها[95]،فلا ساكن هنا،فإنّ كلمة (ميم) في الوقف لا تعدو كونها مقطعا صوتيا، وهو المقطع المديد، وهو لا يستساغ في نسيج العربية إلا في الوقف، كما يرى المحدثون[96]، وبيانه:

مِيْم ← م ـِ م. مقطع مديد (في حالة الوقف).

أمّا المذهب الأوّل، وهو مذهب سيبويه، فأكثر النحويين يذهبون إلى أنّ الفتحة في (الميم) سببها تجاور ساكنين، هما: الميم واللام من (الله) في حال الوصل عند سقوط همزة الوصل. والذي يبدو لي أنّ هذا التوجيه هو الأقرب إلى تحليل المحدثين، فـ(آلمّ) في حال التهجي تقرأ (ألف – لام – ميم)، والأخيرة مقطع مديد (صامت+ مصوّت طويل+ صامت)، وفي حال وصله بـ(الله) يلاقي صامتا بعده صامت بعده مصوّت، فيتحوّل المقطع المديد (ميم) إلى مقطع متماد (صامت+مصوّت طويل+ صامت+صامت)، وهذا المقطع غير مستساغ في نسيج العربية، فيعمد اللسان العربي إلى فصل الصامتين الأخيرين بمصوّت قصير، وهو الفتحة[97]، فيتحوّل المقطع المتماد إلى مقطعين: الأوّل، قصير مفتوح (صامت+ مصوّت طويل)، والآخر، مقطع طويل مغلق (صامت+ مصوّت قصير+ صامت)، وبيانه في الكتابة المقطعية على الآتي:

(ألف- لام – ميم ألله) ← ... م ـِـ م / ء ـَـ ل / ل ... تشكّل مقطع مديد في حال الوقف.

(آلمّ الله) ← ... م ـِ م ل / ل... تشكّل مقطع متماد في حال الوصل.

آلمَ الله) ← ... م ـِ / م ـَـ ل / ل... انقسم المقطع المتماد إلى مقطعين: قصير مفتوح، وطويل مغلق، وكلاهما مستساغ في نسيج العربية.

4- التخلص من تجاور ساكنين بالنقل في حال الوقف:

ثمّة صور تجاور فيها ساكنان مورست في النطق، واغتفرت في المدوّنة النحوية، منها الجمع بين ساكنين في حال الوقف، مثل: بَكْرْ، نَهْرْ، غير أنّ من العرب مَن يكره تجاور ساكنين في الوقف، كما يكرهه في الوصل، فيحرّك الساكن الأوّل؛ لأنّه هو المانع من

DOI:10.18018/URUK/018-11/48-67

الوصل، نحو: هذا بَكُرْ، ومررتُ بِبَكِرْ[98]. قال الرّضي: "جاء في نوعين متفرقين من التقاء الساكنين تحريك أولهما، وذلك لكراهتهم مطلق التقاء الساكنين: أحدهما، ما يكون سكون الثاني فيه للوقف وأوّلهما غير حرف اللين، نحو: جاءني عَمْرو، ومررتُ بعمر، فتحرك الأوّل بحركة الثاني؛ وذلك لأنّه لم يكن بدّ من الحركة الخفيفة، كما ذكرنا في أوّل هذا الباب، فتحريكه بحركة كانت ثابتة فقصد حذفها دالة على معنى أوْلى، كما يجيء في باب الوقف، فإن كان الساكن الثاني هاء المذكر نحو: اضْرِبْه ومِنْه وضَرَبَتْهْ، جاز نقل حركة الهاء إلى الساكن الذي قبله، فتقول: اضْرِبُهْ ومِنُهْ وضَرَبَتُهْ"[99].

عرض الرّضيّ ما ينتاب تجاور الساكنين في حال الوقف من نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن الأوّل الذي قبله، عند بعض العرب، كراهة تجاور ساكنين، ورغبة في الدلالة على حركة الإعراب التي ضاعت في الوقف. وقد تحدث سيبويه عن ذلك، فقال: "هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف، فيحرّك لكراهيتهم التقاء الساكنين، وذلك قول بعض العرب: هذا بَكُرْ، ومِن بَكِرْ. ولم يقولوا: رأيتُ البَكْر، لأنّه موضع التنوين، وقد يُلحق ما يُبيّن حركته. المجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم. ومن ثمّ قال الراجز- بعض السَّعديّين:

أنا ابنُ معاويةَ إذْ جدّ النَّقُرْ[100]

أراد: النّقْرُ، إذا نُقِرَ بالخيل. ولا يُقال في الكلام إلا النَّقْرُ، في الدفع وغيره"[101]. هذا الذي أشار إليه سيبويه من قصر نقل الحركة على الكسرة والضمّة، هو مذهب البصريين، وأكثر المتأخرين[102]. أمّا الكوفيون فقد أجازوا النقل في جميع الحركات[103]. وقد وردت شواهد تشير إلى هذه الظاهرة[104]، وقرأ بها بعض القرّاء، قال الأنباري: إنّ "أبا عمرو قرأ:﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِرْ﴾[105]، في حالة الوقف على لغة من قال: مرَرْت بِبَكِرْ، والتحريك في هذا النحو إنّما كان لالتقاء الساكنين، لأنّه لمّا أحبّ التحريك في هذه اللغة لالتقاء الساكنين، كان تحريكه بالحركة التي يستحقها الاسم في حال الوصل أوْلى، تمسكا بالأصل، لأنّ الأصل هو الوصل"[106].

ونقل أبو حيّان (ت 745هـ) عن (الهذلي) أنّ أبا عمرو قرأ ﴿وَالْعِصِرْ﴾ [العَصْر1] و(الصَّبِرْ) و ﴿وَالْفَجِرْ﴾[الفجر1] و﴿وَالْوتِرْ﴾[الفجر3]، بكسر الساكن في هذا كلّه، وذكر أنّ هذه لغة قوم وليست شاذة[107].

ولم يكن الرّضي بدعا من النحويين، فقد اختار ما أجمعوا عليه، فعدّ الحركة في نحو: بَكُرْ، وبَكِر، هي حركة تخلص من تجاور ساكنين في الوقف، واستدلّ على ذلك بالأوْلى، وحاصل استدلاله أنّه لمّا كره قوم تجاور ساكنين في حال الوقف واحتياج الساكن الأوّل إلى حركة لفكّ التجاور، كان تحريكه بالحركة التي يستحقها الاسم في حال الوصل من طريق الأوْلى، لأنّها حركة الوصل، وهو الأصل في الوصل[108]. فاستدلال الرّضي هنا، بلحاظ الآخر المفترض، إذ ليس ثمّة حركة يمكن أن تشارك حركة الوصل في فكّ هذا التجاور، حتى يُجرى الاستدلال على أنّ هذه الحركة أوْلى وتلك دونها.

أمّا المحدثون- من العرب والمستشرقين- فقد عُنوا بهذه الصورة من صور تجاور الساكنين، وكيفية التخلص منه، قال اللغوي (هنري فليش) –عند حديثه عن تجاور صامتين-: "فأمّا في نهاية الكلمة، فعندما يلغي الوقف مصوت الإعراب يؤتى في ظروف معيّنة بمصوّت فصْل، كما في: غُصْنٌ (gusnun)، إذ تصبح: غُصُنْ gusun، بدلا من غُصْنْ gusn"[109]. وتبدو الصورة أكثر وضوحا مع اللغوي (جان كانتينو)، إذ يقول: "وإذا انتهت الكلمة عندئذ بحرفين حصل تناقض بينها وبين مبدأ من مبادئ علم الأصوات في العربية وهو عدم قبول هذه اللغة وجود حرفين غير متبوعين بحركة، ولذا تبرز حركة فصل بين ذينك الحرفين، وتكون إمّا من جنس جرس حركة الإعراب التي سقطت أو من جنس الحركة الأصلية في الكلمة، فكلمة (بَكْرٌ)، أي الفتى من الإبل، تصير (بَكُرْ) عند الوقف، وإذا كانت مكسورة أي: بَكْر، آلت إلى (بِكِر)، وكذلك (ضَرَبَتْهُ) و(مِنْهُ) ... إلخ، تصيران إلى (ضَرَبَتُه) و(مِنُه) عند الوقف"[110].

DOI:10.18018/URUK/018-11/48-67

وقد بدا على موقف (د.إبراهيم أنيس) اعتراض على النحويين، ووصفهم بأنّهم لم يستقروا الظاهرة استقراء كاملا، إلا أنّه جاء بنتائج لا تختلف كثيرا عمّا جاء به القدماء. فقد ذكر أنّ النحويين قد"سمعوا هذه الظاهرة واستقروها استقراء ناقصا، وأخطأوا في تفسيرها، وضلوا السبيل في شرحها، في حين أنّ أمرها يسير لا يعدو أنّ أولئك الذين ينتظرون من تميم قد شقّ عليهم النطق بالساكن في آخر الكلمة، كما شقّ عليهم وعلى غيرهم في وسط الكلمة، فتخلصوا من التقاء الساكنين في آخر الكلمة بتحريك الأوّل منها بحركة تنسجم مع ما يجاورها من الحركات"[111].

فإذن، لم يختلف توجيه أغلب المحدثين[112] عن توجيه القدماء؛ فقد عدّوا هذا من تجاور الصوامت[113]، ويُتخلَّص منه بجلب مصوّت الوصل، سواء أكان مصوّتا إعرابيا، كما في هذا (بَكْرْ) أو (مررت بِبَكِرْ) أو كان مصوّت بناء كما في (اضْرِبْه، ومِنْه، وضَرَبَتُه)، ويمكن تفسير هذه الصورة من الناحية المقطعية أنّ نحو: نَهْرْ، في حال الوقف تشكّل مقطعا واحدا، وهو المقطع المزيد[114](صامت+ مصوّت قصير+ صامت+ صامت)، وهذا المقطع مستثقل في نسيج العربية ومقصور على الوقف، ولكن من العرب مَن خفّف هذا المقطع حتى في الوقف، فأدخل مصوّتا بين الصامتين الأخيرين، فتحوّل المقطع المزيد إلى مقطعين: الأوّل، قصير مفتوح، والآخر، طويل مغلق، وبيان رسمه مقطعيا هو:

نَهْرْ ← ن ـَ هـ ر. مقطع مزيد في حال الوقف.

هذا نَهُر ← ن ـَ / هـ ـُ ر. تحوّل إلى مقطعين، الأوّل قصير، والآخر طويل مغلق.

نتائج الدراسة :

1- تبيّن من خلال البحث أن الأوْلى أحد الأدلة الملحقة بالأصول النحوية ، وقد استعمله النحويون القدماء كثيراً دون أن يضعوا له تعريفاً ، واستعمل الرضيّ هذا الدليل لتوجيه كثير من المسائل الصرفية ولم يقدم له تعريفاً أيضا ، لأنه لم يكن منشغلاً ببيان الأصول النحوية ولا الأدلة الملحقة بها ، ويعدُّ الأنباري أول من وضع تعريفاً لهذا الدليل ، غير أن تعريفه لم يكن جامعاً ، وعند استقراء المواضع التي استعمل الرضيّ فيها هذا الدليل يمكن أن نضع له تعريفاً على النحو الآتي : هو حكم ناشئ عن استدلال لفظي بين طرفين يشتركان في ظاهرة ما ، ثبتت لأحدهما مع وجودها في الطرف الآخر وزيادة ، لإثبات حكم الى الطرف الآخر عند ثبوتها في الأول ، أو لإزالة الحكم عن الطرف الثاني عند عدم وجودها في الطرف الأول . وحينئذٍ يكون وجودها في الثاني أو عدمه أوْلى بفعل تلك الزيادة .

2- أقام الرضي استدلاله بالأولى معتمداً على بعض الموجهات ، وقد شكلت هذه الموجهات بمجموعها الأسس المعرفية التي أقام الرضيّ عليها هذا الاستدلال ، فالأَوْلى وإن كان أحد الأدلة الملحقة بالأصول النحوية إلّا أنه بفعل تلك الزيادة التي قد تكون قياساً أو سماعاً أو دليلاً لغويا آخر أو غير لغوي ، أصبحت معرفة الأوْلى تتطلب معرفة بكلّ الأدلة الأخرى ، ومن الأسس المعرفية التي أقام عليها الرضيّ استدلاله بالأوْلى: قواعد التوجيه ،والقياس والسماع وغيرها وقد مرّ بيان ذلك في المسائل التي عُرضت في البحث .

3- يعدّ الاستدلال بالأوْلى أمراً نسبياً يرجع إلى تقدير الدليل لدى العالم ، فقد يحكم الرضيّ بأولوية رأي ما ، بحسب ما يتاح له من الأدلة ، في حين يحكم غيره في المسألة نفسها بأولوية رأي آخر ، بحسب ما ثبت عنده من الأدلة ، لذا قلنا : إن الاستدلال بالأوْلى أمر نسبي.

4- بين البحث أن بعض الآراء التي نسبها الرضيّ إلى النحويين المتقدمين كسيبويه والمبرد وبنى استدلاله بالأوْلى عليها ، ثبت أن نسبتها ألهم غير صحيحة ، وقد كشف البحث عن آرائهم من مضانها .

5- بيّنت الدراسة ما يعتري همزة الوصل من ازدواجية ، فهي تسقط في الوصل وتثبت في الابتداء ، وهذه الازدواجية هي التي جعلت النحويين يصفونها بأنها همزة ، رغم إدراك الرضي أنها صوت في غاية الخفاء ، وهذا بعيد عن صفات الهمزة ،فالذي بدا في البحث أنها حركة اعتماد كما وصفها جان كانتينو ، ولكن

DOI:10.18018/URUK/018-11/48-67

النطق بهذه الحركة في الابتداء يتطلب همزة قطع ، لهذا يمكن تفسير عدم ظهورها في الوصل ، وما يبدو عند الابتداء بها فهو صوت همزة قطع تتطلبه حركة الاعتماد ، أمّا ما انتهى إليه الدكتور سمير ستيتية ، مع دقة الوسائل التي اعتمدها (تحليلات الرسومات الطيفية ، ورسومات الموجات الصوتية) ،وانتهى منها إلى أن همزة الوصل حركة حتى في حال الابتداء ، فهي نتيجة غير مسلم بها ؛ لأن العينة التي أجرى عليها الدكتور الاختبار (الناطق لهمزة الوصل) ، لا تمثل النطق الصحيح لهذا الصوت ، فالناطق في عصرنا له القدرة على الابتداء بالساكن أو الابتداء بالحركة، فلا يعدُّ هذا النموذج الذي أجرى عليه الاختبار شاهداً على صورة همزة الوصل لدى العرب قديماً .

6-بيّنت الدراسة أن ما وصفه النحويون ب(تجاور ساكنين في حال الوقف نحو : بكْرْ ونهْرْ) وهي صور مقبولة من صور تجاور الساكنين ، غير أن من العرب من كره تجاور الساكنين حتى في حال الوقف ، وسعى إلى التخلص منها بتحريك الساكن الثاني ، وهنا جاء دور النحوي ليعلل هذه الظاهر، ففسرها النحويون بتفسيرات مختلفة ، غير أن قراءة هذه الصورة بأدوات المحدثين كشفت تفسيراً أخاله مقبولاً ، وهي أن (بكْرْ) في حال الوقف تشكل مقطعاً واحداً ، وهو المقطع المزيد (صامت + مصوت قصير + صامت + صامت) ، وهذا المقطع مستثقل في نسيج العربية ومقصور على الوقف ، غير أن من العرب من استثقل هذا المقطع حتى في الوقف فأدخل مصوتاً قصيراً بيت الصامتين فاستحال المقطع المزيد ،أي مقطعين ، الأول قصير مفتوح(صامت + مصوت)، والآخر طويل مغلق(صامت +مصوت + صامت)، وكلاهما مستساغ في نسيج العربية .

الهوامش :

[1] (ينظر الإغراب في جدل الإعراب ،لأبي البركات الأنباري : 127 -128 .

[2] المصدر نفسه : 131 .

(3) ينظر: لمصدر نفسه : 131 -132 .

(4) ينظر: معجم التعريفات ، للجرجاني : 81 .

[5] ينظر: تجاور الصوامت في العربية قراءة أخرى، د.جواد كاظم عناد :13-27.

(6) ينظر: المصدر نفسه :10-11.

(7) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي :41.

(8) ينظر المنصف، ابن جني : 53/1، والخصائص : 92/1-93، وشرح الشافية للرضي : 251/2.

(9) شرح الشافية للرضي: 259/2.

(**10**) ينظر المصدر نفسه : 251/2.

(11) ينظر دراسة الصوت اللغوي :372.

(12) ينظر الكتاب : 144/4، والمقتضب :88/2-89، والتكملة :200-201، وشرح المفصّل : 306/5.

(13) شرح السيرافي : 12/5-13.

(14) شرح الشافية للرضي : 261/2-262.

(15) شرح الشافية للرضي : 211/2.

(16) الكتاب : 144/4.

(17) ينظر: المقتضب : 89/2، وشرح السيرافي : 12/5، وشرح المفصل : 308/5، وهمع الهوامع : 403/3-404، وشرح الأشموني : 391/4.

(18) الإنصاف : م(107) 738/2.

(19) ينظر المصدر نفسه :737/2، وهمع الهوامع : 404/3.

(20) ينظر: ارتشاف الضرب : 544/1، وهمع الهوامع : 403/3.

(21) ينظر: سر صناعة الإعراب :112-113.

(22) ينظر: ارتشاف الضرب : 544/1.

(23) ينظر: شرح الجمل : 324/2.

(24) الإنصاف: 738/2.

(25) ينظر: العين : 49/1، والكتاب :144/4.

(26) المقتضب : 87/2.

(27) الأصوات اللغوية: 78، وينظر: المدخل في علم الأصوات المقارن، د.صلاح حسين :215.

(28) ينظر: تجاور الصوامت :109. (وقد عدّها أحد الباحثين همزة قطع)، ينظر: المقطع الصوتي في العربية، د.صباح عطيوي :90.

DOI:10.18018/URUK/018-11/48-67

(29) فقد وصفها سيبويه بأنّها تخرج من أقصى الحلق، فقال: "فأقصاها مُخرجا: الهمزة والهاء والألف"، الكتاب : 433/4.

(30) تجاور الصوامت :107.

(31) تجاور الصوامت :98.

(32) التصريف العربي :77-78، وعلم الأصوات العامم :143، والزحاف والعلة رؤية في التجريد والأصوات والمقطع، د.أحمد كشك :163، ومسارات الدرس الصوتي عند الرّضي، د.حسن عبد الغني الأسدي :114-115.

(33) المنهج الصوتي للبنية العربية :41-42.

(34) مناهج البحث في اللغة : 164- 165 .

(35) ينظر: علم الأصوات العام:143، وظاهرة التنوين في اللغة العربية، د.عوض المرسي :32، والمقطع الصوتي في العربية: 84.

(36) دراسات في علم اللغة :150.

(37) الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، د.سمير ستيتية :318.

(38) المصدر نفسه :321 .

(39) ينظر: المصدر نفسه :321-326.

(40) تجاور الصوامت :106.

(41) دروس في علم أصوات العربية : 192، وينظر: منهج الدرس الصوتي عند العرب ، د.علي خليف حسين :190.

(42) التشكيل الصوتي في اللغة العربية فونولوجيا العربية، د.سلمان حسن العاني : 38.

(43) ينظر مجموعة الشافية، شرح الجاربردي وحاشية ابن جماعة :150 - 151.

(44) شرح الشافية للرّضي : 212/2-213.

(45) معاني القرآن وإعرابه : 125/2.

(46) ينظر: شرح الشافية للرّضي، 212/2-213.

(47) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشاذة، ابن جني: 248/1، وشرح شافية ابن الحاجب، اليزدي: 472/1-473، وشرح الجاربردي : 151/1.

(48) ينظر القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن(قراءة في التوجيه الصوتي)، د.جواد كاظم عناد :225، وتجاور الصوامت في العربية قراءة أخرى :34-35.

(49) من سورة الأعراف: 38.

(50) لم أقف على قائله، وقد ذكره (د.عبد الأمير الورد) في الضرائر، أدلة كتاب معاني القرآن لأبي زكريا الفراء :454، ولم ينسبه إلى أحد. (ينظر:مجلة المورد، المجلد(10)، العدد (1)، 1981م.

(51) معاني القرآن للفراء : 438/1.

(52) المحتسب :، 248/1.

(53) ينظر شرح الشافيةللرضي : 213/2.

(54) الكتاب: 119/4.

(55) اللغة، فندريس : 88.

(56) ينظر القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : 224.

(57) المقطع: هو مزيج من صامت وحركة يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها ويعتمد على الإيقاع التنفسي، فكل ضغطة من الحجاب الحاجز على هواء الرئتين ينتج إيقاعا يعبر عنه بوصفه مقطعا مؤلفا في أقل الأحوال من (صامت وحركة). وقد أحصى الباحثون خمسة أنواع من المقاطع، هي: (1) المقطع القصير، يتكوّن من: صامت+ صائت قصير أو طويل، مثل: (ذَ) من (ذَهب): صامت+مصوّت، و(ذا) من (ذاهب): صامت+ مصوّت طويل. (2) المقطع الطويل المغلق، مثل: (مِنْ): صامت+مصوّت قصير+صامت. (3) المقطع المديد، مثل: (باع): صامت+مصوّت طويل+ صامت. (4) المقطع المزيد، مثل: (نَهْرْ): صامت+ مصوّت قصير+ صامت+ صامت. (5) المقطع المتماد، مثل: (ضَالّ): صامت+ مصوّت طويل+ صامت+ صامت. والمقطعان الأوّلان هما الشائعان في العربية. (ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي: 38و40، والمزدوج في العربية(المفهوم ، المصاديق، التحوّلات)، د.جواد كاظم عناد :80.

(58) ينظر : القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن :225-226.

(59)شرح الشافية للرّضي : 224/2.

(60)ينظرشرح الشافية لليزدي : 474/1.

(61)الكتاب : 148/4، وينظر المصدر نفسه :445/4.

(62)المقتضب : 85/1، وينظر: المصدر نفسه : 163/1و253، و323/2.

(63)ينظر شرح المفصل، ابن يعيش : 289/5، والإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب : 353/2، وشرح الشافية، اليزدي : 474/1، وشرح الجاربردي : 152/1.

(64)شرح الشافية للرّضي: 224/2، وشرح الشافية لليزدي: 474/1، وشرح الجاربردي : 152/1، وشرح الأشموني :389/4.

DOI:10.18018/URUK/018-11/48-67

(65)ينظر شرح الشافية لليزدي : 474/1، وقال الجاربردي: "ونقل عن الفراء الوجهان في قوله تعالى: الآن وآالذكرين والمشهور الأوّل". شرح الجاربردي: 153/1.

(66)البيت لعمر بن أبي ربيعة، ينظر ديوانه :133.

(67)شرح الأشموني، 389/4.

(68)شرح الشافية للرّضي، 224/2.

(69)ينظر شرح الجاربردي: 153/1، وشرح الشافية لليزدي: 475/1.

(70)ينظر ديوان المثقب العبدي :212-213.

(71)ينظر الأصوات اللغوية، د.إبراهيم أنيس :36، ودراسة الصوت اللغوي، د.أحمد مختار عمر:329، والدراسات اللهجية الصوتية عند ابن جني، د.حسام النعيمي: 193و326.

(72)ينظر: الأصوات اللغوية :134، ودراسة الصوت اللغوي :301، ومناهج البحث في اللغة، د.تمام حسان :145، والمنهج الصوتي للبنية العربية :40، والمزدوج في العربية :80، والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د.الطيّب بكوش : 78-79.

(73)القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن :225-226.

(74)ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج :301/2.

(75)ينظر شافية ابن الحاجب في ضوء الدرس اللغوي الحديث، د.البدراوي زهران:142-143.

(76)زيادة يبدو أنّها من الطباعة.

(77)شرح الشافية للرّضي : 236/2.

(78)ينظر الحجة للقراء السبعة، الفارسي : 5/3، والدر المصون، الحلبي: 6/3.

(79)الكتاب : 153/4-154.

(80)ينظر معاني القرآن، الأخفش، ص146، ومعاني القرآن وإعرابه، 373/1، وإعراب القرآن، 307/1، وشرح السيرافي: 23/5، والحجة، 3/ 8 ،9، والإنصاف: م(108)، 741/2، وشرح المفصّل: 292/5، والمحرر الوجيز: 149/2، وشرح الشافية، اليزدي: 481/1، وشرح الجاربردي: 156/1، والدر المصون: 6/3، وهمع الهوامع : 373/3.

(81)دراسة الصوت اللغوي:374، وينظر الأصوات اللغوية:188، والقراءات القرآنية دراسة في التوجيه الصوتي :171.

(82)الدرّ المصون: 6/3.

(83)الإنصاف: م(108) 742/2-743.

(84)معاني القرآن، الفراء: 9/1.

(85)ينظر معاني القرآن وإعرابه: 373/1.

(86)ينظر الكشاف: 525/1.

(87)ينظر شرح الشافية للرّضي: 236/2.

(88)الكشاف: 525/1.

(89)الدرّ المصون:3/6-9.

(90)ينظر: علم اللغة العام (الأصوات)، د.كمال بشر:142-144، ومشكلة الهمزة، د.رمضان عبد التواب:24، واللهجات العربية في القراءات القرآنية، د.عبده الراجحي:113، وتجاور الصوامت:106-107.

(91)ينظرتجاور الصوامت:106، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد، د.غانم قدوري الحمد:207

(92)شرح الشافية للرّضي: 2/ 211 و262.

(93)دراسات في علم اللغة:144.

(94)ينظر تجاور الصوامت:106.

(95)ينظر التقاء الساكنين:159.

(96)ينظرالمدخل إلى علم الأصوات العربية : د.غانم قدوري الحمد: 200، والمنهج الصوتي للبنية العربية :40، والتصريف العربي من خلال علم الأصوات :78-79.

(97)ينظر: التقاء الساكنين : 159.

(98)ينظر شرح المفصّل : 215/5.

(99)شرح الشافية للرضي:2/247-248.

(100)نسبه ابن منظور إلى ا بن ماويَّة الطائي، ينظرلسان العرب: 231/5، مادة (نقر).

(101)الكتاب، 173/4.

(102)ينظرشرح السيرافي : 45/5، والإنصاف :م (106)، 732/2، والبيان في إعراب غريب القرآن : 533/2، والتبيان للعكبري: 789/2، وشرح المفصل : 215/5، والإيضاح في شرح المفصل : 305/2، والتسهيل :329، وهمع الهوامع : 393/3.

(103)ينظر شرح السيرافي: 45/5، والإنصاف: م (106)، 732/2.

(104)ينظر الإنصاف : 732/2، وشرح المفصّل:215/5، والوقف وظائفه بين النحويين والقرّاء، د.محمد خليل نصر الله، مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية:29.

(105)من سورة العصر : 3

(106)البيان في غريب إعراب القرآن: 533/2.

(107)ينظرالبحر المحيط : 507/8.

DOI:10.18018/URUK/018-11/48-67

(108)ينظر شرح الشافية، الرضي: 248/2.

(109)العربية الفصحى:44.

(110)دروس في علم أصوات العربية: 188.

(111)من أسرار العربية :225.

(112)حاول بعض الباحثين أن يقدم تصورا آخر للتخلّص من تجاور الساكنين هذا، ولكنّه انتهى إلى ما انتهى إليه القدماء. (ينظر: النحو والسياق الصوتي، د.أحمد كشك :139-147، ورأي في الوقف بالنقل، د.سعد مصلوح، بحث :65.

(113)ينظر الوقف ووظائفه بين النحويين والقرّاء :29، والمدخل إلى علم أصوات العربية :257، والظواهر الصوتية في المحرر الوجيز، أطروحة دكتوراه) :630.

(114)ينظر المزدوج :80.

المصادروالمراجع :

*القرآن الكريم *

(1) ارتشاف الضرب من لسان العرب،لأبي حيان الأندلس(ت745هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1،مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1418 هـ - 1998م .

(2) الأصوات اللغوية ، تأليف د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو ، ط4 ،مصر 1999م .

(3) الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، د.سمير ستيتية ، ط1 ، دار وائل ، الأردن ، 2003م .

(4) إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، ط2، عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ، 1405هـ - 1985م .

(5) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، تأليف أبي البركات الأنباري ، تحقيق : د. سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ،1377هـ - 1957م .

(6) التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي ، د. صباح عطيوي عبود ، ط1، مكتبة العلامة الحلي ، ودارالرضوان ، عمان الأردن ، 1435هـ 2041م .

(7) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات الأنباريّ (ت577هـ)، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط4 ، مطبعة السعادة ، 1380 هـ - 1961م .

(8) الإيضاح في شرح المفصل ، للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت 646 هـ) ، تحقيق : موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1983م .

(9) البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسيّ (ت745هـ)، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1413 هـ - 1993م .

(10) البيان في غريب إعراب القرآن ، تأليف أبي البركات ابن الأنباريّ ، تحقيق : طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 140هـ - 1980م .

(11) تجاور الصوامت في العربية قراءة أخرى، د.جواد كاظم عناد ،ط1 ، دار تموز ،2011م .

(12) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو ، تأليف شيخ النحاة الإمام العالم العلامة الأوحد جمال الدين ابن مالك ، ط1، المطبعة الميرية بمكة ، 1319 هـ .

(13) التشكيل الصوتي في اللغة العربية فونولوجيا العربية، د.سلمان حسن العاني ، ط1 ، النادي الأدبي الثقافي ، جدة ، السعودية ، 1403هـ - 1982م .

(14) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د.الطيّب بكوش، ط2 ،مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله ، تونس ،1987م .

(15) التكملة لأبي علي الفارسي ، تحقيق : د . كاظم بحر المرجان ، ط2 ، عالم الكتب بيروت لبنان ، 1431 هـ - 2010 م .

(16) حاشية الصبان شرح الاشموني على ألفية أبن مالك ومعه شواهد العيني ، تحيقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوقيفية .

DOI:10.18018/URUK/018-11/48-67

(17) الحجة للقرّاء السبعة أمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر مجاهد ، تصنيف أبي عليّ الفارسيّ(ت 377 هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي، ط1، دار المأمون، 1413هـ - 1993م .

(18) الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان ابن جني وتحقيق : د. محمد علي النجار ،ط5 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2010م .

(19) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، د.غانم قدوري الحمد ، ط2 ، دار عمار ، الأردن ، 2002م .

(20) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، د. حسام سعيد النعيمي ، دار الرشيد ،.1980 م .

(21) دراسات في علم اللغة ، د. كمال بشر ، دار غريب ، 1998 م .

(22) دراسة الصوت اللغوي ، د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب القاهرة ، 1418 هـ - 1997 م .

(23) دروس في علم أصوات العربية ،لجان كانتينو،ترجمة الاستاذ صالح القرمادي،الجامعة التنوسية 1966م .

(24) الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ ، (ت 756 هـ) ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق.

(25) ديوان شعر المثقّب العبدي ، حسن كامل الصيرفي ، مطبوعات معهد المخطوطات العربية ، 1391هـ-1971م .

(26) الزحاف والعلة رؤية في التجريد والأصوات والمقطع، د.أحمد كشك ، دار غريب ، القاهرة ، 2005م .

(27) سر صناعة الإعراب ، تأليف إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جنّيّ (ت392هـ) ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، ط2، دار القلم ، دمشق ، 1413 هـ - 2004م .

(28) شافية ابن الحاجب في ضوء الدرس اللغوي الحديث (نص المتن كاملاً)، تحقيق وتعليق د. البدراوي زهران ،ط1 ، دار الآفاق العربية ،القاهرة ،1431هـ-2010م .

(29) شرح جمل الزجاجيّ ، لابن عصفور الإشبيليّ (ت 669 هـ) (الشرح الكبير) ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ،العراق ، 1400هـ - 1980م.

(30) شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق :د. محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط4 ، دار الأندلس ، 1988م .

(31) شرح شافية ابن الحاجب للشيخ رضي الدين الأستراباذي ،تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد وآخرينِ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان .

(32) شرح شافية ابن الحاجب في علمي الصرف والخط ، للخضراليزدي ، تحقيق : د. حسن أحمد العثمان ، ط1 ، مؤسسة الريان ، لبنان ،1429هـ-2008م .

(33) شرح كتاب سيبويه ، تأليف أبي سعيد السيرافيّ الحسن بن عبد الله بن مرزبان (ت 368 هـ) تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وآخر ،ط1 ،دار الكيب العلمية بيروت – لبنان ،2008م .

(34) شرح المفصل للزمخشريّ ، تأليف موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصليّ (ت 643 هـ) ، تحقيق : إميل بديع يعقوب ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1422 هـ - 2001م .

(35) ظاهرة التنوين في اللغة العربية، د.عوض المرسي ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض ،1375هـ .

(36) العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد ، تأليف هنري فلش ، ترجمة ، د. عبد الصبور شاهين ، ط2 ، دار المشرق ، بيروت ، 1983 م .

(37) علم الأصوات العام أصوات اللغة العربية ، د. بسام بركة ، مركز الإنماء الوطني ، لبنان ،1988م .

(38) علم اللغة العام (الأصوات)، د.كمال بشر ، دار المعارف ،القاهرة ، 1970م .

DOI:10.18018/URUK/018-11/48-67

(39) العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ(ت175هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، العراق ، 1980 .

(40) القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن(قراءة في التوجيه الصوتي)، د.جواد كاظم عناد ، ط1 ،مؤسسة الإنتشار العربي ، بيروت - لبنان ،2011م .

(41) الكتاب ، سيبويه أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون ، ط3، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1408هـ - 1988م .

(42) الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للعلامة جار الله الزمخشري (ت538هـ)، تحقّيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، ط1، ، مكتبة العبيكان ، 1418 هـ - 1998م .

(43) لسان العرب ، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين بن منظور الأفريقيّ المصري ، دار صادر ، بيروت .

(44) اللغة ، ج . فندريس ، تعريب: عبد الحميد الدّواخلي ، وآخر ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، 1950م .

(45) اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د.عبده الراجحي، ط1،مكتبة المعارف، الرياض، 1420هـ - 1999 م .

(46) مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط (متن الشافية وشرحها للجاربردي وحاشية الجاربردي لابن جماعة) ، ط3 ،عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، 1404هـ -1984م .

(47) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي الفتح عثمان بن جنّيّ ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، وآخرين ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 1430 هـ - 2009م .

(48) المحرر الوجيزفي تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية الأندلسي ، تحقيق : عبد الله ابن إبراهيم الأنصاري ، وآخر ، ط2 ، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، 1428هـ - 2007م .

(49) المدخل إلى علم أصوات العربية : د.غانم قدوري الحمد ،ط1 ،دار عمار ،1425هـ - 2004م .

(50) المدخل في علم الأصوات المقارن، د.صلاح حسين ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 2005- 2006م .

(51) المزدوج في العربية(المفهوم ، المصاديق، التحوّلات)، د.جواد كاظم عناد ، ط1 ، دار تموز ، 2011م .

(52) مسارات الدرس الصوتي عند رضي الدين الأستراباذي مقاربة لسانية ، د.حسن عبد الغني الأسدي ،ط1 ، دار المدينة الفاضلة ،2014م.

(53) مشكلة الهمزة العربية ، د.رمضان عبد التواب ،ط1 ،مطبعة المدني ،مصر ، 1417 هـ-1996م .

(54) معاني القرآن ،تأليف أبي زكريا الفراء ، تحقيق:أحمد يوسف نجاتي ، وآخرين ، ط2 ، ألهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1980 م .

(55) معاني القرآن للأخفش ، سعيد بن مسعدة البلخيّ المجاشعيّ ، تحقيق : د.عبد الأمير محمد أمين الورد ، ط1،عالم الكتب ، بيروت ،لبنان ، 1424 هـ - 2003م .

(56) معاني القرآن وإعرابه للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السّريّ (ت 311 هـ) ، تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، القاهرة ، 1426هـ - 2005م .

(57) معجم التعريفات ، للسيد الشريف الجرجاني ، تحقيق :محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة ،2004م .

(58) المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبّرد (ت 285 هـ) ، تحقيق :محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، 1431هـ - 2010م .

(59) المقطع الصوتي في العربية، د.صباح عطيوي عبود ، ط1 ، دار الرضوان ، عمان ، 2014م .

DOI:10.18018/URUK/018-11/48-67

by saying, "as for the fittest inference, it is to be evident -in the branch- the meaning to which the judgment is related in the origin plus an addition". He noticed that the fittest is a verbal inference based on relating the branch to the origin, if the branch includes the meaning contained in the origin plus an addition. But the inference of this evidence according to Radhi-iddin Al-Istrabadi revealed that it is not limited to the origin and branch, as it might be between two extremes, which have no relation with the origin, and the branch. Thus we can define it as "a judgment originated from verbal inference between two extremes having a common phenomenon, proved for one of them while existing in the other extreme plus an addition. This is to prove the judgment for the second extreme when it is proved for the first, or to remove the judgment from the second extreme when not existing in the first. Then, its existence or non-existence in the second extreme would be fitter than the first because of that addition."

I have used the Sequence of Consonants as a field to study the fittest in *Sharh Er-radhi* on *Shafiyat Ibn Al-Hajib* to be a domain for applying this evidence and revealing it reality.

(60) من أسرار العربية ، د .إبراهيم أنيس ،ط6 ،مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة ، 1978م.

(61) مناهج البحث في اللغة، د.تمام حسان ، دار الثقافة ، المغرب ، 1400هـ-1979م .

(62) المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان جنيّ لكتاب التصريف للمازنيّ ، تح : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، ط1، إدارة الثقافة العامة ، مصر ، 1473هـ - 1954م .

(63) منهج الدرس الصوتي عند العرب، د.علي خليف حسين، ط1، دار الكتب العلمية ،بيروت– لبنان ،2011م.

(64) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي ، د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ،بيروت 1400هـ - 1980م

(65) النحو والسياق الصوتي، د.أحمد كشك ، ط1، دار غريب ، القاهرة ، 2006م .

(66) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1418هـ - 1998م .

(67) الوقف وظائفه عند النحويين والقرّاء، د.محمد خليل نصر الله، مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ،الرسالة (15) الحولية (21) 1422هـ-2000 -2001م.

The Fittest in the Sequence of Consonants

A Study in *Sharh Er-radhi* on *Shafiyat Ibn Al-Hajib*

The fittest option is considered one of the syntactic evidence that is attached to the syntactic origins. Abul Barakat Al-Anbari has attached it to measurement, defining it